

المفهوم التطوري للدولة بين المضامين الاقتصادية والمضامين الاجتماعية
The evolutionary concept of state between economic and social
contents

أ. محمد عبد المومن
جامعة الجزائر 3

ملخص:

الحركية الدائمة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي الناتجة عن التفاعل العضوي بين تطور المجتمع وارتقاء العلاقات بين أفراده نتيجة تقدم فنيات الإنتاج ووسائل الاتصال، جعلت مصطلح الدولة يأخذ مفهوما تطوريا، يدفع المجتمعات من حين لآخر إلى تكييف أنظمتها مع هذه التطورات. وعليه وجدت عدة أوصاف من الدول أخذت تسميتها من الدور الملقى على عاتقها كالدولة الحارسة، والدولة المتدخلة مرورا بدولة الرفاه وصولا إلى الدولة الضابطة.

الكلمات المفتاحية: دولة، ضبط، اقتصاد حر، تدخل، نظرية الاختيار العام، رفاة اجتماعية

Abstract :

The permanent mobility of the role of the state in the economic activity resulting from the organic interaction between the development of society and the development of relations among its members as a result of the advancement of production techniques and means of communication, has made the term "state" an evolutionary concept that periodically leads societies to adapt their systems to these developments. Therefore, there had been found several descriptions of countries that have been referred by the role of the guardianship state, the intervening state, through the welfare state to the regulating state.

Keywords: state, regulation, free economy, interventionist, publics choice theory, social welfare.

مقدمة:

معالجة مواضيع تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يتطلب الإحاطة المسبقة بمصطلح الدولة كمفهوم الذي لا يأخذ مدلوله الكافي إلا بتناوله في جوانب أخرى غير الاقتصادية كالقانونية والاجتماعية بل وحتى السياسية والأمنية... إلخ. هذه الضرورة نابعة من الترابط القائم بين الدولة والمجتمع كونهما حلقة الوصل بين العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية، فتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد يكون بدوافع إما تنظيمية (قانونية) أو سياسية أو اجتماعية كما قد يكون لأسباب أمنية محضة.

المسعى من الرجوع إلى تطور مفهوم الدولة هو محاولة إزاحة اللبس بين مفهومي التدخل والحياد، اللذان يعدان مصدر اختلاف المذاهب الفكرية، ومنطلق تحديد مهام الدولة التي تترجم في أنظمة قانونية تعبر عن النهج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

إن "إبعاد الدولة" بتحرير آليات السوق واعتمادها لوحدها كسياسات اقتصادية بديلة عن تدخل الدولة قد تكون كفيلة بتحقيق التوازنات الاقتصادية، إلا أنها قد ترهن التوازنات الاجتماعية والسياسية، فالدولة كمجتمع بحاجة إلى سلع وخدمات ذات نفع عام لا يمكن توفيرها إلا بوجود "فضاء الدولة" بقواعد مختلفة عن قواعد السوق وآلياته.

الرجوع إلى اقتصاد السوق في ظل انتشار العولة أحيى مصطلحات قديمة كالحرية والرشادة وأصبح يطلب من الدولة الحياد من جديد بعدما أجبرت على التدخل.

فالدولة مفهوم ثابت أم هلامي يتفاعل مع تغير المجتمع، يتحدد من خلال منطلقات اقتصادية خالصة أم بعوامل الاجتماعية محضة أم يترك آليات السوق بإنجازاتها واخلقاتها.

توضيح مفهوم الدولة وعلاقته بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية يحتم الرجوع إلى مبررات نشأة الدولة ونظرة المدراس الاقتصادية إليها للوقوف في النهاية على كل من مفهومي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ومفهوم الضبط الاقتصادي وما جاءت به نظرية الاختيارات العامة، لذا جاءت هذه الدراسة في أربعة محاور وهي:

أولاً: نشأة مفهوم الدولة وتطوره

ثانياً: مفهوم الدولة لدى مختلف المدارس الاقتصادية

ثالثاً: بعض الأوصاف الاقتصادية للدولة

رابعاً: مفهوم الدولة بين الرفاه الاقتصادي إلى الضبط الاقتصادي

أولاً: نشأة مفهوم الدولة وتطوره

مصطلح الدولة أثار العديد من النقاشات وما زال، سواء من حيث وجودها ككيان أو من حيث أسسها ووظائفها أو من حيث قدراتها وسلطاتها مما أثر على مجالات تدخلها. فقد زادت حدة هذا الجدل بعد أزمته 1986 و2007، حيث أحييت الأولى طروحات الاقتصاد الحر، أما الثانية فأعادت فكرة التدخل من جديد، فهذا التضاد أوجد أفكاراً تعدت الطرح التقليدي فانتقل الجدل إلى مدى قدرة كيان الدولة على البقاء كتنظيم موجه للمجتمع ومقاوم لنتائج العولمة، فإما البقاء شريط إعادة التنظيم بمزيد من الضبط، أم الزوال بالتفكك داخل الأسواق الدولية بعد عولمتها تمهيدا لاختفاء "الدولة الوطنية" الملطفة لنفائص الأسواق. إن أية محاولة لمناقشة هذه الطروحات تستوجب قبل ذلك التطرق إلى مصدر هذا التنظيم، وكيف تعاملت معه مختلف المدارس، كمنطلق لأي تخمين حول احتمالات مصيره.

1- نشأة "دولة" المدينة وسيطرة الكنيسة على سلوكيات المجتمع:

هناك إجماع على أن الدولة بالمفهوم المعاصر يعود إلى نهاية القرن 15، حيث نشأ هذا الكيان بعد اضمحلال الأنظمة التي كانت من قبل، كالنظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة. ومن أسباب الرجوع إلى هذه الفترة ما يلي:

- أن الدولة مجرد شكل من أشكال تنظيم المجتمع سبقته وبكثير أنظمة مشابهة لا تقل عنه أهمية كنظام، تتحكم فيه ما وصلت إليه العلاقات بين أفرادها وبين المجتمعات المحيطة به.
- أن الانتقال من الأنظمة الغابرة إلى نظام الدولة جاء بعد تبلور فكرة السلطة وكيفية ممارستها وانتقالها، من أشكالها الأولى إلى ما هي عليه حالياً والتي على أساسها تطورت كيفية وضع السياسات وتطبيقها وتغيرت الهيئات المخول لها تنفيذها.
- أن صفة الحرّ التي تقتزن بالدولة الليبرالية «L'État libéral» للتعبير عن عدم تدخل الدولة، هي صفة أعطيت للنظام الاجتماعي وقت نشأة الدولة تعبيراً عن تحرر المجتمع من أساليب النظام الإقطاعي ومن سيطرة الكنيسة على مختلف مجالات الحياة.
- أن أصل مفهوم الدولة الليبرالية، لم يكن يقصد به في البداية التخلص من الدولة كما يذهب إليه البعض كـ «Vladimir Lénine» من خلال مقولته «ليست هناك حرية ما دامت الدولة موجودة، فعندما ستحل الحرية سوف لن تكون هناك دولة»¹، وإنما له مفهوم دولة حماية الحرية. فالدولة وجدت أصلاً لتحرير أفراد المجتمع من قيود النظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة، لذا يجب ألا تأخذ حالياً مكان ما حاربه سابقاً، حتى لا يزول سبب وجودها، لذا يجب دائماً البحث عن التوازن بين الحرية والتدخل وبين القوة والضعف وهذا ما تلخصه مقولة "إن كانت الدولة قوية سحقتنا، وإن كانت ضعيفة هلكتنا" "فكلما اتسع مفهوم الدولة² ضاق مجال الحرية وكانت الدولة مستبدة ومناهضة للحرية الفردية"، فللدولة

¹ - Robert Tremblay, critique de la théorie marxiste de l'état, in revue philosophiques, vol. XIII, numéro 2, automne 1986, Université Québec, 1986, p 276

² عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الطبعة الخامسة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ص 17-33

كنتنظيم حدود يجب مراعاتها وعدم تجاوزها وهي الحدود التي جاءت في تطور فكرة الدولة في المذهب الحر.

ب.- دولة المدينة

إن استقلال كيان الدولة عمن بيده السلطة يعود إلى ظهور المدينة السياسية المستقلة عند الاغريق، فإن كان هذا النظام بسيطاً، إلا أنه كان يعد تقدماً كبيراً سمح للمجتمع بالتخلص من أسلوب التنظيم القبلي الذي كان شائعاً ومنه أسلوب الإنتاج العائلي، حيث أي نظام يجد أسسه في طريقة الإنتاج السائدة. فأصبح المجتمع منظماً في صورة دولة المدينة وبذلك أصبح هذا التنظيم "المدينة" يعبر عن نظام اقتصادي قائم بذاته¹.

ج.- الدولة وسيطرة الكنيسة

إن النظام الاقتصادي خلال هذه الفترة انحصر في طريقة الإنتاج القطاعية التي كانت الأساس الاقتصادي للمجتمع الأوربي خلال كل العصور الوسطى، أما التنظيم الإداري فقد مر بمراحل كانت بدايتها فيما انتجته الكنيسة، ولما أصبحت هذه الأخيرة تهتم بشؤون الحياة "الدنيا"، انتقلت إلى الجانب الاقتصادي محاولة للإبقاء على النظام القطاعي باحتضانها له إلى غاية القرن 12. هذا الاقتتان أوجب مقاومة كل محاولة الخروج عن النظام القطاعي لأنها بمثابة خروج على الكنسية والتحرر منها؛ فكان بالعنف في البداية ثم عن طريق احتواء الأفكار الجديدة شرط عدم الخروج عن أسس تعاليم الكنيسة، مما خلق انشاقات داخل الكنيسة، تولد عنها تيارات فكرية أهمها فكر المدرسيين les Scolastiques بزعامة سان توماس الأكويني. الذين محاولاتهم تلخص في التوفيق بين الدين والفلسفة وهذا لتأثرهم بالفكر والمنهج الاسلامي².

2.- الدولة والمجتمع في الفكر الاسلامي

يهدف تناول الفكر الاقتصادي في صدر الاسلام إلى إظهار أن دراسة الظواهر الاقتصادية هو بمثابة حل لقضايا المجتمع بمفهوم الدولة وتنظيماً لشؤونه، بعدما أثبت هذا الفكر بأن معالجة المسائل المرتبطة بأفراد المجتمع تتطلب فهم المجتمع وقضاياها. وهذا ما يلمس عند كل من المقرئزي وابن خلدون اللذان يعتبران أول من تناولوا القضايا الاقتصادية من زاوية المجتمع كدولة.

أ.- الدولة والنقود في فكر المقرئزي

من الظواهر التي لا تعالج إلا من خلال نظرة المجتمع إليها ظاهرة النقود، فهي دراسة اجتماعية اقتصادية كلية بالدرجة الأولى بحكم أن المجتمع هو المانح للنقود خصائصها ووظائفها دون سواه، فهي ظاهرة اقتصادية ذات بعد اجتماعي، لأن المجتمع هو الذي يضع ثقته في هذا الشيء أو ذاك حتى يصبح نقداً بمنح لها خاصية القبول العام.

إن المقرئزي (1364-1442) عند تناوله الظواهر الاقتصادية كان يغلب عليها الطابع الاجتماعي وهذا ما يلمس عند تناوله ظاهرة النقود وكيف ربطها بالأسعار موظفاً مدى قيام مختلف أشكال النقود بوظائفها الأساسية، كتناوله اختفاء بعض أنواع النقود من التداول التي سمحت له باستخلاص أثر النقود على الأثمان ومنه على النشاط الاقتصادي.

ما توصل إليه المقرئزي قد سبق وبكثير ما توصل إليه الكثيرون سواء من ناحية مستوى المعالجة أو منهج الدراسة. فسبق فيشر Irving Fisher (1876-1967) في دراسة العلاقة بين الأسعار والنقود التي اشتهرت بنظرية كمية النقود أو معادلة التبادل كما أنه تقدمت أفكاره عن أفكار Gresham (1519-1579) في مسألة اختفاء أنواع وأشكال من النقود دون أخرى وهي التي تعرف بقانون جريشام التي تلخص في أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981. ص: 67-82

² - محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين الأدوات المالية والأدوات النقدية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية ع. الاقتصادية وع. التجارية وع. التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 29

من التداول. فحول علاقة النقد بالأسعار قد تقدم المقريري عن Fisher بخمسة قرون وبقرنين عن Gresham.

اجتهد المقريري فيما كان بهم المجتمع كوحدة كلية كاهتمامه بالمجاعة التي نظرتة إليها تشابه ما جاء في دراسة الأزمات الاقتصادية بمفهوم الدورات الاقتصادية، حيث المجاعات تتسبب في نقص المنتجات وارتفاع الأثمان وهي نظرة تتطابق وظاهرتي التضخم والكساد، فقد رأى بأن الارتفاع في الأسعار الناجم عن المجاعات لها عواقب على المجتمع في المستقبل حيث تؤدي إلى زيادة في الربح العقاري وكلفة الحرث والبذر والحصاد فترتفع بسببه أثمان البذور والعمال، مما سيكون له الأثر السلبي على الانتاج والأثمان¹ ومن ذلك يكون قد توصل إلى أن ارتفاع الأسعار بمفهوم التضخم تتولد عنه ظاهرة الكساد. كما تناول ما يعرف حاليا بالفساد الإداري ومساهمة السلطة بمفهوم الدولة المركزية حاليا في انتشاره خاصة أوقات المجاعات. ففكر المقريري يتمحور حول القضايا التي تخص المجتمع وكيفية تفعيل السياسة الاقتصادية للحد من تفاقم الأوضاع حيث خلص بأن النقد وعلاقته بالأسعار والانتاج واختلالهما يؤدي إلى المجاعة وتفاقمها فتكون مفسدة للإدارة وللنظام الضريبي.

ب.- الدولة وقضاياها عند ابن خلدون

إن دراسات ابن خلدون (1332-1406) خاصة التي جاءت في "المقدمة" تعد من المواضيع الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي، والتي تؤكد بأن نتائج الدراسة والتحليل على مستوى المجتمع قد تختلف عن نتائج التحليل على مستوى الفرد. فكان له الفضل في التركيز على الأسباب للوصول إلى نتائج محددة وهما الأسلوبين اللذان اعتمدهما كينز فيما بعد².

ب-1 الثروة والأسعار عند ابن خلدون

النقود عند ابن خلدون لا تعبر عن الثروة ولو كانت من ذهب وفضة حيث يرى بأن كثرة الأعمال هي التي تفيد في زيادة الكسب الذي بدوره يؤدي إلى كثرة العمران وهذه إحدى منطلقات فكر آدم سميث في انتقاده للتجاربيين حيث قلل من شأنها إلى درجة تحييدها، أما فيما يتعلق بعلاقة تقلبات الأسعار بالثروة فيمكن تلخيصها في المقولة: "إن عامة الناس قد يسمعون بأن أقطار المشرق مثل مصر والشام بلغ حدا كبيرا من الغنى والترف الاقتصادي ويحسبون أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك لأن السبب الحقيقي وهو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصه بأرض المشرق وأقطاره وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال" أما عن الأسعار والاحتكار فيذكر "إن احتكار الزرع لتحسين أوقات الغلاء مشؤوم، وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران وسببه، أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطرازا، فتبقى النفوس متعلقة به، وفي تعلق النفوس بما لها سر كبير وباله على من يأخذه مجانا ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل وهذا وإن لم يكن مجانا فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو كالمكروه وما عدا الأقوات والمأكولات من المبيعات لا اضطرازا للناس وإنما يبعثهم عليها التفنن في الشهوات فلا يبذلون أموالهم فيها إلا باختيار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما أعطوه فهذا يكون من عرف بالاحتكار تجتمع القوى النفسانية على متابعته لما يأخذه من أموال فيفسد ربحه" كما استطاع ربط الكساد بانخفاض الأسعار بمقولته التالية "إذا استدبم رخص الزرع به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلج والزراعة لقلة الربح فيه وندراته أو فقده، فيفقدون النماء في أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ويتبع ذلك فساد المحترفين"

¹ نفس المرجع، ص: 108-109.

² - عبد المولى شرجي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والأسعار والنقود-دراسة تحليلية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989، ص: 13-64.

ب-2 الدولة والسياسة الاقتصادية عند ابن خلدون

يخلص ابن خلدون عند تناوله لموضوع الأسعار والكساد، الاحتكار والثروة بوجود وجود جهة تنظم الشأن العام في حدود معينة حيث يذكر "إن العمران البشري لا بد له من سياسة ينظم بها أمره" و "لا بد للبشر من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعون من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم" فوجود الدولة كسلطة عنده أساسية لوضع السياسات بما يتماشى ومصالح المجتمع، فنظرته إلى سياسية الاستقرار تلخص في مقولته "الدول المستقرة كثيرة الرزق بما استحکم لهم من الملك وتوسع في النعيم واللذات واختصوا به دون غيره من أموال الجباية فيكثر عندهم ارتباط الخيول واستجادة الأسلحة وتعظم فيهم الأبهة الملكية ويفيض العطاء بينهم من ملوكهم اختيارا واضطارا فيرهبون بذلك كله عدوهم." "... إذا كانت المملكة رفيعة محسنة انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر ويكثر النسل". بينما نظرته لمالية الدولة فتتقارب ونظرة كينز إلى فكرة الحقن والتسرب حيث يرى بأن ما يتسرب من أموال عن طريق الجباية يجب أن لا يبقى بخزائن الدولة بل يجب حقنه بإعادة إنفاقه وإلا حل الكساد يذكر "إذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات... فلم يصرفها في مصارفها قلَّ حينئذ ما بأيدي الحاشية وذويهم وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم، فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج..."¹ فإن كسدت الأسواق وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه..."¹

ب-3 السلطات العامة ومضرة التدخل عند ابن خلدون

تدخل الدولة بالنسبة لابن خلدون يجب أن يكون إلى حدود لا يمكن تعديها وفي مجالات بعينها دون أخرى حيث يرى في هذا الشأن بـ"إن التجارة من السلطان مضرة للرعايا مفسدة للجباية"².

إن الرجوع إلى الفكر الاقتصادي في صدر الإسلام جاء لتأكيد أن مفهوم الدولة وربط القضايا الاقتصادية بها كان جد متطورا وسبق مدارس الأخرى، فنظرة كل من ابن خلدون والمقرئ كانت كلية منطلقة من المجتمع وقضاياها وليس من الفرد ومصالحه. بالتالي الاهتمام بهذين المفكرين يؤكد على ضرورة وجود الدولة لوضع السياسات الاقتصادية.

3.- التطور اللغوي والاجتماعي لمصطلحي الحرية والدولة

الحرية مصطلح يتفق حوله كل مفكري المذهب الحر رغم اختلافهم في كيفية اعتمادها كأداة إصلاح لأنهم ينطلقون من "أن الليبرالية تعتبر الحرية المبدأ والمنتهى، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان، وهي المنظومة الفكرية الوحيدة التي لا تطمع في شيء سوى وصف النشاط البشري الحر وشرح أوجهه والتعليق عليه".

المجتمع الليبرالي وقت استعماله كلمة الحرية لم يستوعبها في البداية كما يجب، ولكن من جاؤوا بعده، أدركوا معانيها. فعند تغير المجتمع فهم ذلك المصطلح بمفهوم اختلف عن جاؤوا به، وهذا ما يدل على أنه قد حدث تطور لغوي وتطور اجتماعي، وهذه المسألة تنطبق كذلك على مفهوم الدولة، أيهما أثر في الآخر الدولة أم المجتمع. قد يكون المصطلح حدث فيه تطور لغوي مما سيؤثر على المجتمع ويتبناه وبالتالي يصبح التطور الذي حدث في المجتمع سببه تطورات لغوية، كما يمكن أن تحدث تطورات في المجتمع تجعل من المصطلح يأخذ بمفهوم مغاير للمعنى الذي كان من قبل. فمفهوما الدولة والحرية لا يخرجان عن ذلك.

¹ - محمد عبد المومن، مرجع سبق ذكره، ص: 31-32.

² - عبد المولى شرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 20-34.

من هذا المنطلق يصبح للدولة دور تطوري مرتبط بمفهوم الحرية التي تتداخل فيها عدة عناصر منها التطور الاجتماعي، اللغوي، الفكري، ... الخ. وبالتالي مفهوم الدولة مفهوم هلامي لا يمكن فهمه أو دراسته بعيداً عن الحرية. فـ "مفهوم الحرية في الفكر الليبرالي يدور حول الفرد الاجتماعي... يحصر الحرية في ميدان الدولة والدولة تعني القانون أو الفقه. إذا أردنا معرفة الحرية في مجتمع ما، علينا أن نحلل فقه ذلك المجتمع"¹.

ثانياً- مفهوم الدولة عند المدارس الاقتصادية

مما سبق يتضح بأن مفهوم الدولة قد اختلف باختلاف العصور والمجتمعات مما أثر على نظرة المدارس اليها، فكل مدرسة ولها نظرة مخالفة عن غيرها فقد يعود السبب إلى المرحلة التاريخية التي وجدت فيها كل مدرسة كما قد يعود السبب إلى الظروف الاقتصادي التي كانت سائدة حينها والذي حاولت كل مدرسة معالجتها. لهذه الأسباب اختلفت المدارس في نظرتها للدولة ومنه إلى التدخل وفكرة الحرية الاقتصادية فمنها من ركزت على الجوانب الاقتصادية المحضة ومنها من ركزت على الجوانب الاجتماعية ومنها من أخذت بهما معاً.

1- نظرة الماركسيين للدولة

باعتقاد نفس الأسلوب السابق والمتمثل في الأخذ بمنطق مفكرين أو اتجاهين (المدينة والكنيسة) (المقريري وابن خلدون) وهذا لتأكيد شيوع الطرح، سيتم معالجة فكرة الدولة عند الاشتراكيين (الماركسيين) بالبحث في أفكار كل من فريديريك إنجلز ثم عند لينين.

أ- الدولة هيئة توفيق بين مختلف الطبقات

الدولة في الفكر الماركسي هيئة للتوفيق بين الطبقات حيث "لا يمكن للدولة أن تنشأ وأن تبقى إذا كان التوفيق بين الطبقات أمراً ممكناً". فـ "الدولة هيئة للسيادة الطبقية، هيئة لظلم طبقة من قبل طبقة أخرى، فهي تكوين "نظام" يسمح هذا الظلم بمسحة القانون وبوطده"². الرجوع إلى الفكر الاشتراكي هو بهدف إظهار بأن دور الدولة التوفيق بين الطبقات وإن كانت هذه الفكرة قد رفضها الماركسيون فيما بعد كونها فكرة بورجوازية توحى بأن الدولة قد وفقت في القضاء على الصراع الطبقي، لأن التشريع بيدها تستعمله لسن قوانين تكون في صالح طبقة على حساب طبقة أخرى³.

ب- الدولة نتاج داخلي للمجتمع

الدولة لدى هذا الفكر أوجدتها طبقات المجتمع ذات المصالح الاقتصادية المتضاربة لفض الخلاف وتلطيف الجو، فهي نشأت من داخله إلا أنها انفصلت عليه، وفي هذا يذكر لينين "الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه كما يدعي هيغل. وإنما الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، فهي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، وأنه قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكيلا تبرز هذه المتضادات، تقوم هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً وتجنباً لدخول المجتمعات في نضال عقيم، ... اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود "النظام"، قوة منبثقة عن المجتمع، إلا أنها تضع نفسها فوقه وتتفصل عنه أكثر هي الدولة"

الدولة في الفكر الماركسي مجرد نتاج ومظهر استعصاء التناقضات الطبقية، تنشأ في الوقت والمكان وبالقدر الذي لا يمكن المجتمع التوفيق بين التناقضات الطبقية الكامنة به.

¹ - عبد الله العروي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - لينين فلاديمير الدولة والثورة-تعاليم الماركسية حول الثورة ومهمات البروليتاريا في الثورة، دار الطبع جيزن إي زنانبيه، هيبتروغراد، 1918، ص 3 (النسخة متوفرة على مستوى الانترنت)

³ - محمد عبد المومن، مرجع سبق ذكره، ص 33.

2.- مفهوم الدولة في الفكر الرأسمالي التقليدي

رغم التفاف مفكري التيار الرأسمالي حول منطق أن النشاط الاقتصادي يجب أن يرتكز على الربح كهدف وآليات الأسواق كوسيلة فقد اختلفوا حول موضوع الدولة فانقسموا إلى قطبين: اتجاه يرى في الدولة هيئة منظمة وجودها ضروري إلا في الميادين الاقتصادية حيث دورها يصبح سلبيا مهما كان الغرض من هذا التدخل لذا يجب عليها أن تكون في اقل ما يمكن «Moins d'état»، وهو تيار يمثل آدم سميث، واتجاه آخر ينظر إلى الدولة بإيجابية ويعتبرها أفضل أداة للقضاء على الاختلالات أو التقليل منها ومن طول عمر الأزمات وهي نظرة جون ستيوارت ميل.

أ.- الدولة كحامية للحريات عند آدم سميث

انتقاد آدم سميث للفكر الماركنتيلي خاصة الأفكار المدعمة لحماية الدولة في ميدان التجارة الخارجية¹ هي رفض وانتهاء لعصر الحماية بمفهوم التدخل وبداية عصر حرية التجارة الدولية وتركها لآليات السوق الحرة عوض تقييدها عن طريق الدولة. الحرية بالنسبة لآدم سميث تنطلق من أن الإنسان الطبيعي قوة داخلية تدفعه نحو المصلحة الذاتية وحب المال² والارتقاء بوضعه الاقتصادي تتحكم فيه كل من قدراته وإمكانياته وما تفرزه السوق الحر. وبما أن المجتمع مجرد مجموعة أفراد ومنه مجموع غرائز نحو الثراء والرغبة في تحقيق مصالحهم الذاتية فتكون بذلك قوة حقيقية كامنة في المجتمع تدفع به للارتقاء نحو المزيد من التطور والثراء المادي والثقافي والفكري شرط رفع كل المعوقات أمام تطور الفرد والمجتمع معا وهذا هو دور الدولة فهو النهج الوحيد القادر على خلق الرخاء والرفاهية لكل من الفرد والمجتمع، لذا نادى بضرورة تخلي الدولة عن سياساتها الحمائية وترك آليات السوق لمصيرها الحر، فوضع شروطا لتمكين ذلك البعض منها وردت في موضوع الضرائب وتحرير التجارة رأى فيها شروطا ضرورية لتمكين السوق من تنظيم آلياتها بشكل طبيعي فليست حرية الأسواق لوحدها قادرة على خلق ذلك: ومن هذه الشروط ضرورة وجود العدالة فيما تقوم به الدولة بالبحث عن نظام ضريبي عادل يُمكن المؤسسات من وخلق تراكم رأسمالي مناسب؛ مما يسمح للدولة بزيادة نصيبها من الضرائب؛ مع توفير الأمن بالمجتمع للقيام بعمليات الانتاج والتبادل وتسويق الفائض.

فموضوع الحرية الاقتصادية بالنسبة لآدم سميث لم يقصد به أبدا أن تكون السوق بديلة عن الدولة بل أخذ بحرية آليات الأسواق ضمن وجود تنظيم الدولة وهي الفكرة التي تلمس في أقواله التالية: "أن المؤسسات تسعى إلى التأثير على القوانين للدفاع عن مصالحها الخاصة، وأن أرباب العمل يتآمرون دائما ضد العمال" ... "الأغنياء يجب عليهم دفع جزء أكبر من الفقراء من دخلهم" مدلول المفكرتين هو اعتراف بأن آدم سميث يقر بوجود مصالح متناقضة بين أرباب العمل والعمال وبين الأغنياء والفقراء وأنه من الضرورة بمكان تلطيف هذه التناقضات وهذا من خلال فرض ضرائب تصاعدية وهذا إشارة إلى وجود الدولة ودورها في حماية حرية آلية الأسواق فالدولة إذن دورها القيام بما لا يقوم به الفرد. إن مناقشة الفكرة عند آدم سميث تقود إلى أن موضوع السياسات الاقتصادية قد انتقل من دراسة الحرية الاقتصادية والدولة إلى حماية حرية الأسواق من تدخل الدولة وهي إشارة لضرورة وجود الدولة ودورها الاقتصادي³.

¹- Igor Martinache, Adam Smith Vive L'Etat, Collection Les Petits Matins, 2012

²- Christophe Marchand : Economie des interventions de l'Etat, Que sais-je, Presses Universitaires de France, paris, 1999, p. 17

³- محمد عبد المومن، نفس المرجع، ص 34

ب.- حق تدخل الدولة عند جون ستيوارت ميل

ينظر لفكر جون ستيوارت ميل (1806-1873) كحوصلة لما كان موجودا حينها من اتجاهات فكرية حيث كان اقتصاديا واقعيا إصلاحيا بينما نظرت له الاجتماعية فكانت نتيجة تأثره بكل من Auguste Comte و Saint-Simon.

إن تشبع فكر جون ستيوارت ميل بالواقعية وارتباطه بالمجتمع أثرت في طريقة تفكيره التي تتميز بنظرة جد إيجابية اتجاه الدولة إلى درجة اعتبار أفكاره في الاقتصاد السياسي بمثابة أطروحات في السياسة الاجتماعية. فقد تقبل وجود الدولة بل وألح على ضرورة تدخلها ليس ففك لحماية الأفراد كمجتمع وإنما كذلك لحماية الفرد حتى من نفسه حيث يذكر: "... إن عدم تدخل الدولة قد يؤدي إلى أن يضر المرء نفسه بنفسه: أن يبقى جاهلاً أو أن يبذر ماله أو أن يسم أقرباءه أو أن يبيع نفسه، ولكن إذا تدخلت الدولة ومنعت بعض الأنشطة، فسيكون المنع بالنسبة للرجل العاقل تجنباً على حقه في التصرف الحر¹."

3.- المفهوم والدور الحديث للدولة

النظرة الحديثة للدولة بعد انتشار العولمة تنطلق من قناعتين متناقضتين الأولى تلخصها أفكار الكينزيين التي ترى وجود الدولة ضروري لاستمرار اقتصاد السوق وأخرى توجزها أفكار التيار الرفض لتدخلها لأنه مهما كان التدخل والظرف الاقتصادي فلن ينتج إلا آثارا سلبية وأحجام أكبر بكثير مما لو ترك الأمر لألية الأسواق في معالجتها اختلالاتها ومن المتبين لهذا الطرح الأخير مدرسة الاختيارات العمومية.

أ.- ضرورة تواجد الدولة عند الكينزيين

إن الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ينطلق من "كل عرض إلا ويقابله طلبه الخاص به" كأن هناك قوى ذاتية في الأسواق تعمل على تلقائية وديمومة توازناتها إلا أن التوازن في الحياة الواقعية بعيدة التحقق وجود الفوائض في بعضها وعجوزات في الأخرى مما يتطلب تدخلا لإعادة التوازن باستخدام آليتي الحقن والترسب.

إن الدولة من خلال جانبي الموازنة العامة من نفقات عمومية وإيرادات تستطيع إعادة حقن الاقتصاد بما تسرب منه فيحافظ بذلك النشاط الاقتصادي على قوته الإنتاجية.

تفعيل أدوات الميزانية العامة هذا ما هو إلا تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق تحفيز الطلب الفعال فتصبح الدولة طرف في تحريك الأسواق إما بشكل مباشر عن طريق الانفاق العام أو بطريقة غير مباشرة من خلال الإعانات وفرض الضرائب²، فتصبح بذلك مركز التوازن الاقتصادي الكلي دورها التدخل يكمُن في إعادة حقن الدائرة الاقتصادية بقدر ما تسرب منها حفاظا على مستوى تشغيل معين لعناصر الإنتاج.

ب.- السياسيون وفشل السوق في نظرية الاختيارات العمومية

نظرية الاختيارات العمومية تنطلق من نقد نظرية كل المدارس حول موضوع الدولة سواء المؤيدون أو الراضون لها حيث شككت في قناعة الكلاسيكيين بأن آليات الأسواق تحقق كمالية الأسواق ورفضت طرح الكينزيين القاضي بأن الدولة عنصر إيجابي في حل اختلالات الأسواق أو حتى الاشتراكيين عندما برروا وجود الدولة بحل التناقضات الطبقية.

ظهرت هذه المدرسة على أعقاب أعمال (G. Tullock) و (J. Buchanan) سنة 1960 خاصة بعد تحديثها إعادة نشرها التي سنة 1980. فهي نظرية يهدف منهجها إلى توظيف فكرة السوق في تحليل الأنظمة السياسية وتستعمل نتائج ذلك في انتقاد الدولة ودورها حيث تحمل السياسيون فشل السوق في القيام بمهامها حيث يذكر J. Buchanan بـ "أن السياسات

¹- Laurence Lenglet , JOHN STUART MILL : De la liberté, Trad. de l'anglais, Collection Folio essais (n° 142), Gallimard, 1990, p 173

²- Gregory N. Mankiw, Macroéconomie, traduit de l'anglais par Jean Houard, 3 ed., De Boeck Université s.a., 2003, p 54-56

الاقتصادية للمنتخبين تهدف دوماً توظيف كل ما يعمل على تجديد عهدة انتخابية". وترى أن البديل يكمن في البحث عن ترشيد الطلب والعرض على السلع العمومية والذي لن يتحقق إلا بتطبيق نظرية الاختيارات العمومية¹

ب-1. مفروضات ونتائج نظرية الاختيارات العمومية

تقوم هذه النظرية على فرضيات منها:

- إن الأفراد متخذي قرارات السياسات الاقتصادية لهم نفس سلوك الأشخاص الاقتصادية في السوق، دافعهم هو تحقيق أقصى قدر من الرفاه فحتى ولو أخذوا بالمصلحة المشتركة كمنطلق سيهدفون في المقام أول إلى تحقيق قدر أقصى من مصلحتهم الخاصة.
 - أن الناخبون يتميزون بـ "الجهل العقلاني" «l'ignorance rationnelle»، لأن الانتخابات ليس لها فرصة التأثير الحقيقي على نتائج التصويت. كما أن المواطنين بعد الانتخابات لا يتعبون نشاط المنتخبين بتقييم حجم المنافع الحقيقية لأن ذلك يتطلب كلفة الفرصة البديلة وهذه أمور نادرة الحدوث في القطاع الخاص.
- ما يعاب على النظرية أنها اهتمت أكثر بسلوك الساسة والحكام وأدرجت معهم المشرعين الذين يطلب منهم العمل لمصلحة الصالح العام، حيث سلوكهم هم الآخرون لا يترتب عليه مقابل لتعويض ما تم استعادته من أموال من الموازنة نتيجة الإدارة الجيدة للموارد العامة من قبل البرلمان.

ترى النظرية كذلك بأنه ليست هناك مصلحة مباشرة في العمل في الصالح العام، حيث تكون عرضة لجماعات الضغط مما يؤدي بوضعي السياسة الاقتصادية إلى التصرف بطرق لا تهدف إلى تعظيم المصلحة العامة بقدر ما تهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة بهم.

ب-2. فشل الدولة وضرورة إبعادها

تخلص هذه النظرية الجديدة بأن تدخل للدولة مهما كان لا يخلو من الخطأ والنقص، وبالتالي إخفاقات السوق سيقابلها فشل التدخل العام بمفهوم "فشل الدولة" فتسعى النظرية من وراء ذلك إلى التذكير بأنه لا يجب يتم إحلال مفسدة بمفسدة أخرى سلباتها أثقل من نفاثات سابقتها. وبذلك تسعى هذه المدرسة إلى إبعاد الدولة كلية من النشاط الاقتصادي وفي ذلك انتقاد صريح لفكر التيار الكينزي الذي يرى في تدخل الدولة حل لتناقضات السوق.

كسابقاتها من النظريات هذه النظرية هي الأخرى لم تخلو من الانتقادات واعتبرت كنظرية معارضة لأي تدخل حكومي في الاقتصاد بمحاولتها تسليط الضوء فقط على أوجه القصور الدولة ومجالات عدم فعاليتها في تصحيح ما فشلت فيه الأسواق.

ثالثاً: بعض الأوصاف الاقتصادية للدولة

عرف الفكر الاقتصادي عدة أشكال للدولة ومنه تسميات مختلفة كالدولة المحايدة والدولة المتدخلة إلا أن التقسيم الذي سيؤخذ به في هذه الفقرة يمهد لفكرتي الرفاه والضبط اللتان سيتم التطرق إليهما في الفقرة الرابعة.

1- أنواع الدولة وفق الأشكال التقليدية

يدخل تحت هذا التقسيم أشكال عدة من الدول تنطلق من الدولة الحارسة:

أ- الدولة الحارسة:

هي دولة تأخذ وظائفها من الفكر الحر الداعي إلى حياد الدولة بعدم تدخلها، فالدولة في هذه النوع مجردة من جوانبها الاجتماعية إلا ما تعلق بالأمن. تسهر على جباية الضرائب لتغطية الوظائف التقليدية، فهي كما يرى آدم سميث يجب أن تمتنع عن التدخل في النشاط

¹ - Jean Boncoeur et Hervé Thouément (2000) : Histoire des idées économiques, Nathan, 2^e édition, p.205.

الاقتصادي بتركيز نشاطها في وظائفها الإدارية كالأمن، والعدالة، والأعمال العامة وقيامها ببعض الأنشطة الاقتصادية فهو بسبب عدم إقبال عيها القطاع الخاص لانعدام دافع الربح.

ب.- دولة الرفاه:

دولة الرفاه هي دولة تأخذ على عاتقها مسؤولية توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، مع ضمان تحقيق درجة عالية من العدالة والمساواة بينهم. إن هذا المفهوم يكتنفه غموض كبير حيث البعض يرى بأن المصطلح يعبر عن شكل الدولة الذي ظهر بعد سنة 1945 الذي يعتمد على سياسة الميزانية النشطة، إلا أن بعض الدراسات الاقتصادية تجزم على أن المفهوم ظهر قبل ذلك، ويعود إلى سنة 1906 عندما استعمله «Pareto Vilfredo». لإزالة هذا الغموض قد خصصت له الفقرة الرابعة.

2.- الأشكال الحديثة للدولة

مفهوم الدولة الحديثة ارتبط مباشرة بمفهوم الرفاه الاجتماعي، وإن كان هذا المفهوم قد وجد مع النيوكلاسيك إلا أن الكينزيين قد أخذوا به كفكرة لتبرير تدخل الدولة، حيث أصبح التدخل ميزة الدول الحديثة، من أشكال الدولة الحديثة ما يلي:

أ.- الدولة المتدخلة:

هي دولة غير محايدة ظهورها أول مرة كان مع التجاريين حيث اعتبروا التدخل ضمانا لميزان تجاري موافق فكانت تسعى إلى الحد من الاستيراد كما كانت تقيد خروج المعادن النفيس، وفي طروحات المدرسة التاريخية المنادية بضرورة حماية الصناعات الناشئة، وأطروحات كينز القاضية بخلق وتحفيز الطلب الفعال

ب.- الدولة المنتجة:

وجد هذا الشكل من الدولة مع وجود الأنظمة الاشتراكية المعتمدة على أسلوب الملكية الجماعية وتوسيع نطاقها إلى وسائل الإنتاج محاولة منها للقضاء على التناقض بين المصالح الخاصة والصالح العامة. وهذا عكس ما هو متعارف عليه في نظام الاقتصاد الحر المعتمد على الملكية الفردية والمصلحة الخاصة كأساس للمصلحة العامة. حيث كانت تطبق هذه الدول تحت شعار "كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته" والذي يترجم عمليا بعدم السماح بالملكية الخاصة مما يستوجب الدولة ضرورة تملك كافة عناصر الإنتاج.

3.- الأوصاف العصرية للدولة

من الأوصاف التي أصبحت تقرر بالدولة حديثا، مصطلحان الأول سلبي يسعى إلى وضعها في صفة الدولة المتوحشة وآخر يسعى إلى تهذيبها فيصفها الدولة الضابطة.

أ.- الدولة الضابطة

الدولة الضابطة مصطلح حديث ينطلق من مصطلحي التنظيم والضبط حيث أصبحا مفهومان جديداً لدور الدولة، انتشر استعمالهما بعد انتشار أفكار نظرية الاختيارات العامة التي رفضت المفاهيم السابقة للدولة كالدولة المتدخلة والدولة المحايدة وتعويضها بمصطلح الدولة الضابطة وهذا إقرار بالغاء الأشكال التقليدية للعمل العمومي بنقله إلى التنظيم والضبط في محاولة لإفراغ مفهوم الدولة من سلطاتها التي تؤثر بها في آليات السوق¹.

ب.- الدولة الضارة L'Etat prédateur

يعود استعمال وصف الدولة الضارة إلى James Kenneth Galbraith الذي ذكر بـ"أن الدولة لم تكن يوما أكثر قوة مما هي عليه اليوم إلا أنها أصبحت «Etat Prédateur» "دولة ضارة"، حيث السلطة الحاكمة (ويقصد بها المحافظون الجدد) لم تأتي لتطبيق مبادئ الفكر الليبرالي بل جاءت لتوظيف هذه الأسس لإعطاء الشرعية على ما يتخذ من إصلاحات.

¹- Paulin I. Kabaka, L'intervention de l'état dans l'économie : du laisser-faire à la régulation. : <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01287474/document> (13/03/2016).

حيث المفارقة تكمن في مفهوم السوق الذي هو عندهم ما هو إقناع لإخفاء حقيقة أخرى وهي أن الدولة قد وضعت في خدمة المصالح الخاصة للذين استحوذوا على السلطة الاقتصادية¹. فقد جاء مصطلح الضارة أو المتوحشة للتعبير عن ارتكاز السلطة العمومية على آليات التدخل التي بحوزتها وتحويلها من مسارها في خدمة الصالح العام إلى المصلحة الخاصة إلى درجة استعمال الحروب وتسخير الخدمة العمومية بوضعها في خدمة الشركات الخاصة المصنعة للأسلحة والأدوية.

رابعاً: مفهوم الدولة بين الرفاه الاقتصادي إلى الضبط الاقتصادي

سبقت الإشارة إلى كل من دولة الرفاه التي تزامنت مع طروحات الفكر النيوكلاسيكي، ومصطلح الدولة الضابطة الذي تزامن استعماله مع نظرية الاختيارات العامة، وتوضيحا للمفهومين استوجب الأمر التدقيق في مدلول المصطلحين

1- الدولة والرفاهية الاجتماعية

إن أصل المصطلح يرجع إلى سنة 1906 استعمله Pareto في كتابه "الاقتصاد السياسي" وهو مصطلح استخلصه من نظرية التوازن العام لـ Walras وفكرة المنفعة فاستعمل مفهوم maximum d'ophélimité أو مثالية باريتو Optimum de Pareto فأصل المصطلح ومفهومه النظري نيوكلاسيكي جاء به Pareto أما استعماله العملية وتوظيفه ميدانيا فكان في مخطط مارشال والاعتماد على أفكار كينز، لذا يرى البعض بأن المصطلح يعبر عن شكل الدولة الذي ظهر بعد سنة 1945 المعتمدة على الميزانية نشطة.

أ- منطلق الوضع الأمثل لـ Pareto

التوصل إلى هذه المثالية يتم بتخصيص الموارد الاقتصادية تخصيصاً مثالياً، يحدث إذا لم يكن بالإمكان إعادة تنظيم الإنتاج أو التوزيع لزيادة منفعة شخص أو أكثر ولا يتم تخفيض منفعة الآخرين فتتحقق هذا لا يكون إلا بتحقيق في آن واحد كفاءة في التبادل والإنتاج² أخذت نظرية الرفاهية الاقتصادية منطلقها من الوضع الأمثل لباريتو الذي يعرف على أنه "ذلك الوضع الذي إذا وصلنا إليه عن طريق تخصيص معين للموارد المتاحة، أو توزيع معين للسلع المنتجة، لن نستطيع بإعادة التخصيص أو التوزيع زيادة إنتاج إحدى السلع دون تخفيض من سلع أخرى أو تحسين وضع شخص ما دون الإضرار بآخر"³. وقد جاءت هذه الفكرة للطعن في استحالة السوق وآلياتها تحقيق هذه الأمثلية.

ب- الرفاهية كمفهوم اقتصادي:

اعتماد الفكر الكلاسيكي على النزعة الفردية أثر كثيراً على تركيبة المجتمع فأصبح يتألف فقط من طبقتين طبقة تعيش في فقر وأخرى في ثراء الأمر الذي دفع بعض مفكري الفترة إلى البحث عن كيفية تهذيب نظرتهم للنزعة الفردية فعوض الاهتمام فقط بالفرد أدمجوا معه الجانب الاجتماعي فانتقل الاهتمام من دراسة رفاهية الفرد إلى رفاهية المجتمع فبنوا تصوراً مثالياً للرفاهية الاجتماعية اعتبروه كهدف أساسي للمجتمع⁴.

إن "مصطلح الرفاهية الاقتصادية يشير إلى مصطلح مركب من مفهومين يتمثلان في الكفاءة والمساواة وفي الغالب يراد بالرفاهية الاقتصادية الكفاءة فقط. فعند مستوى الكفاءة المثلى يتم استخدام الموارد الاقتصادية في أفضل المجالات المتاحة لها وعندئذ يصبح من غير الممكن عن طريق إعادة التخصيص أو التوزيع تحقيق مزيد من إنتاج سلع معينة دون أن

¹- James K. Galbraith, l'Etat Prédicateur : comment la droite a renoncé au marché libre et pourquoi la gauche devrait en faire autant, SEUIL, Economie Humaine, 2009, p p : 195-198

²- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية-التحليل الجزئي، O.P.U، الجزائر، 1997، ص 371-375

³- نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 409.

⁴- نفس المرجع، ص ص: 399-416

يقابله تخفيض من سلعة أخرى. أو تحسين حالة فرد ما باستهلاكه المزيد دون الإضرار بالآخرين. هنا يصبح المقصود بالمساواة توزيع الدخل الفردي، وجميع القرارات المتعلقة بالمساوات تكون بالضرورة ذات طابع أخلاقي أو سياسي¹

ج.- نظرة «Radomysler» للرفاهية:

يرى رادو ميزلر أن اقتصاد الرفاهية لا ينطوي على معرفة ما يجب تأديته بل على دراسة أساسيات الرفاهية والعوامل التي تؤدي إلى تحقيق قدر من السعادة، دراسة كيفية تحقيق الرفاهية يجب أن تشمل رسم السياسة العامة لذا يجب أن تكون في يد رجال السياسة وعلماء الاجتماع وليس في يد الاقتصاديين بوصفهم اقتصاديين. فاقترادات الرفاهية هي في الواقع دراسة لأسباب الرفاهية. بهذا المفهوم الأخير يظهر فرق شاسع في الطرح ولو نظريا بين مفهوم بيجو ورادو ميزلر ومنه اختلاف في مفهوم دولة الرفاه.

2.- الضبط الاقتصادي والمجتمع المعاصر

التطرق لكيفية تعامل المجتمعات المعاصرة مع مدلول الضبط الاقتصادي يستوجب التعريف بهذا المصطلح وكيف نشأ وتطور مفهومه.

أ.- مفهوم الضبط الاقتصادي

الضبط مصطلح تنظيمي يحمل عدة معان تصب كلها في قالب واحد وهو كل ما من شأنه تحقيق الدقة للوصول إلى الكمال، وبالتالي المصطلح هو في حقيقة الأمر سلسلة من الأعمال المترتبة والمتكاملة التي تعبر كلها عن مرادفات لمصطلح الضبط بمعنى الكمال والدقة وهذه الإجراءات تنطلق من المراقبة والتدقيق إلى التصحيح والتعديل والتسوية كما قد يصل الأمر إلى إعادة التشكيل أو حتى اعتماد الحصر والكبح والإزالة والإلغاء إن اقتضت الضرورة ذلك مع إضافة للمعنى فكرة التنظيم.

إن جملة هذه السلسلة من المهام تعطي لمصطلح الضبط على الأقل أربعة أبعاد هي البعد النقدي والبعد العقلاني والاستباقي مما يكسبه بعدا رابعا وهو البعد التطوري الذي يجعل من مفهوم الضبط مفهوما متجددا متحركا غير ثابت.

أ-1. تعريف بالضبط كمصطلح

الضبط مصطلح أصوله إنجليزية قد يقصد به التقنين. كما أن التنظيم ينظر إليه كنوع من الضبط الذي يكمن في إنتاج القواعد الموجهة إلى تنظيم قطاع محدد بذاته. ومنه يمكن استخلاص تعريفين للضبط تعريف ضيق و"يقصد به الفعل الذي يتوسط ما بين تحديد السياسات العمومية بذاتها وتبديرها أو تسييرها". وتعريف آخر أوسع مستوحى من النظرية العامة للأنظمة، ويقصد به "عمل الميكانيزمات بشكل صحيح يحافظ على النظام الموجود"

فمن خلال التعريفين وانطلاقا من نموذج الدولة الضابطة المتخيلة عن مهامها كفاعلة، يستخلص تعريف ثالث للضبط على أنه يقصد به في الواقع الأشكال المختلفة للتدخل الذي بواسطته تضمن الدولة "من أجل الحاضر والمستقبل المشروع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لمجموعة بشرية ما" بتفويض، إلى أقصى حد، مهامها الوظيفية لفاعلين آخرين".

أ-2. تاريخ وتطور المصطلح

بداية استعمال المصطلح كان في القرن 18 أولا في الاستعمالات التقنية في ميدان الكهرباء ثم انتقل إلى مجالات العلوم الفيزيائية، وفي القرن 19 انتقل إلى العلوم الأخرى بداية مع بعلم وظائف الأعضاء والأجهزة الحيوية "الفسولوجيا" الذي تعني "كيفية قيام الأجهزة العضوية والخلايا والجزيئات بوظائفها ثم بعد الحرب العالمية الثانية انتشر استعماله بعد بشكل واسع فاستعمل في العلوم الاجتماعية تحت تأثير تطور ما يعرف بالسيبرنتيك التي هي علم القيادة أو التحكم في الأحياء والآلات ودراسة آليات التواصل في كل منهما، ثم انتقل الاستعمال

¹ - ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 371.

فيما يبعد إلى النظرية العامة للأنظمة. فالقفزة الكبيرة في استعمال المصطلح جاءت مع تطور علم القيادة فنظرة هذا العلم إلى الصعاب وطرق معالجة المشاكل واختلافها عن باقي العلوم الأخرى جعلت من السببرنتيكي يفكر دائما بمقاربة نظامية وهي النظرة التي تميزه عن غيره.

ب.- مميزات وأسس الضبط في المجتمعات المعاصرة

أصبح الضبط مفهوما أساسيا في علم الاجتماع ومجالاته، استعمل في كل من علم اجتماع المنظمات وعلم اجتماع العلاقات الصناعية ووظف في كل من علم الاقتصاد والعلوم السياسية فاستعمله دافيد إيستون سنة 1965 في تحليل النظام السياسي للتعبير عن تلك الآليات التي عن طريقها يتمكن النظام السياسي من البقاء والاستمرارية رغم الاضطرابات الخارجية. إن مفهوم "الدولة الضابطة" يتضمن عناصر يجب الوقوف عليها منها:

- الانتقال من دولة راعية ودولة منتجة تتدخل مباشرة في الشؤون الاقتصادية إلى دولة تفرض قواعد لتنظيم العلاقة فقط بين الفاعلين الاقتصاديين للتنسيق بين أنشطتهم. وبالتالي المهمة الأساسية للدولة الضابطة تتمثل في وضع القواعد التنظيمية
- الدولة بالمفهوم الجديد يجب ألا تُنصَّب (تعتبر) نفسها كفاعل نشط بل يجب أن يقتصر دورها كحكم داخل "اللعبة الاجتماعية"
- يجب على الدولة ألا تفرض آراءها بل يجب أن تعتمد أسلوب التفاوض وباستمرار مع الشركاء الاجتماعيين إلى غاية الوصول إلى تحقيق التسويات الضرورية.
- يجب أن يكون سلوك الدولة استباقيا من أجل تخفيف حدة التوترات لفض النزاعات قبل تعقدها وبأسلوب التفاوض لضمان توازن المجموع

من خلال هذه العناصر التي ذكرت يتضح أنه بعدما تخلت الدولة عن آليات الأسواق لتصبح متدخلة وقت الأزمات السابقة أصبحت اليوم تنتقل من الدولة المتدخلة إلى الدولة الضابطة بالتخلي تدريجيا عن المهام التقليدية للدولة أو حتى المستحدثة (الدور الاجتماعي) وإعادة هيكلتها وفق مسلسل التحرير، من خلال إعادة ضبط كل المرافق العمومية بمراجعة مفهوم الخدمة العمومية وكيفية تنظيمها ووسائل عملها.

الخاتمة

إن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد اختلف من حقبة لأخرى نتيجة تطور المجتمع من جهة ومن جهة ثانية بسبب تطور العلاقات بين أفرادها، فالمجتمع في حركية مستمرة بينما النظام ساكن لذا يسعى المجتمع في كل مرة إلى تكييف تنظيمه مع ما وصل إليه من تطور نتيجة تطور وسائل الإنتاج، وعليه وجدت عدة أوصاف من الدول أخذت تسميتها من الدور الملقى على عاتق الدولة من قبل المجتمع فانتقلت من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة مروراً بدولة الرفاه ثم العودة من جديد إلى الدولة الضابطة.

الدولة كمجتمع هي متحركة، كل ما في حدودها ومحيطها متغير، فهي كمفهوم وجدت قبل وجود الدولة كمصطلح، نبعت من تطور المجتمع، فهو بحاجة ماسة ودائمة إلى تنظيم يؤطره ويحفظ كيانه.

الدولة كتنظيم تتحكم فيه عوامل أخرى كالدين والقبيلة أو شكل التملك (حالة الإقطاعية) أو السلطة ولا تخضع فقط للظروف الاقتصادية والاجتماعية.

الدولة كمفهوم يستمد قوامه من المجتمع كوحدة مؤثرة وليس من القانون الذي هو ساكن، لذا وجب من حين لآخر تعديل وتغيير أنظمة الدولة بما يتماشى ومتطلبات تطور المجتمع، فعلى الدولة كنظام التكيف من منطق "حركية مجتمع وثبات نظام".

الدولة أساسية كمفهوم وكنظام متطور بالنسبة للمجتمع تنظم أبسط علاقاته كالتبادل (النقود) وأعقد صعابه (الآزمات)، يجب أن تكون في حدود لا تتعدها وإلا أصبحت مضرة.

هذه الطروحات كان لها الأثر على اتجاهات المدارس الاقتصادية كذلك فهناك من اعتبرت وجودها دليل وجود التناقض والتناحر بين طبقات المجتمع وبالتالي الدولة مهما يكن

فهو نتاج المجتمع، وأخرى تراها ضرورية لإحداث التوافق ولتطوير السلع والخدمات ذات النفع العام على ألا تتعارض مع الحرية الفردية للأفراد لتكون حامية لحرريات الأفراد والأسواق، كون الحرية المطلقة للفرد قد تجعله يضر نفسه بنفسه.

وهناك مدارس أخرى ترهن هذه الحرية وقت ما تنتشج التناقضات، منها تيار فكري يميل إلى الحلول الاقتصادية بإجازة التدخل لإصلاح الوضع الاقتصادي للمجتمع تصحيحا لإخفاق قوى السوق، وتيار آخر يجعل من الدولة أكثر اجتماعية بتعويض نظام السوق بنظام انتاج وتبادل يعتمد على تملك الدولة لوسائل الانتاج.

إن المدارس الاقتصادية رغم اختلاف طروحاتها، سعت كلها إلى البحث عن كيفية تحقيق رفاهية المجتمع والعدالة الاجتماعية فحتى من نادت بالنظام الحر رأت في العدالة والرفاه العنصران المهمان في الإبقاء على تماسك وحدة المجتمع فما على الدولة إلا التحلي بمنهج الضبط كنمط لتنظيم الشأن العام تعظيما للرفاهية الاجتماعية بعيدا عن المزايدات السياسية التي ثبتت فقط العجز وتراكمه حفاظا على المكاسب السياسية الشخصية للمنتخبين.

مفهوم الدولة هو مفهوم تطوري تؤثر فيه الكثير من الجوانب خاصة تلك المرتبطة بالشأن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، يميل في فترات اليسر والرخاء إلى تقمص مدلول اقتصادي بضبطها أكثر فأكثر للشأن العام، ووقت ما تضيق الأمور يصبح المدلول اجتماعيا أكثر فأكثر وفق حدة الأزمات فيصبح بذلك مفهوم الدولة ذو بعد استقراري وأمني.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين)، لسان العرب، ج 5، دار صادر، 2003
2. حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998
3. حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكاتب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، 2002.
4. رفيق المصري، مصرف التنمية الاسلامي، محاولة جديدة في بيان حقيقة الربا والفائدة والبنك، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1981.
5. روبرت م. ماكيفر، تكوين الدولة، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1974
6. السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية-تخصص العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، جامعة الحاج لخضر-كلية الحقوق، باتنة، 2009-2010
7. سليمان بوفاسة، التطور التاريخي لمشكل الفائدة ومبررات التعامل بها، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد الرابع-ديسمبر 2008، جامعة يحيى فارس-المدية، الجزائر، 2008.
8. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية-ت. جزئي، (OPU)، الجزائر، 1997.
9. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ط5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993.
10. عبد المجدي قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، OPU، الجزائر، 2005
11. عبد المولى شرجي، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الأسعار والنقد-دراسة تحليلية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1989
12. لينين فلاديمير، الدولة والثورة-تعاليم الماركسية حول الثورة ومهام البروليتاريا في الثورة، دار الطبع جيزن إي زنانييه (الحياة والمعرفة)، هيبتروغراد، 1918
13. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.
14. محمد عبد المومن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 29

15. محمد عمر زبير، دور الدولة في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، (م.د.س.ن)
16. مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد العام للرفاهية، دار الجامعة، الإسكندرية، 1993
17. نبيلة خفاش، دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009
18. نعمة الله نجيب إبراهيم، النظرية الاقتصادية-الاقتصاد التحليلي الوحدوي، ط 4، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005.
- ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية
19. Christophe Marchand : Economie des interventions de l'Etat, Que sais-je, PUF, paris, 1999
20. Gregory N. Mankiw, Macroéconomie, traduit de l'anglais par Jean Houard, 3 ed., De Boeck Université s.a., 2003.
21. Igor Martin ache, Adam Smith Vive L'Etat, C. Les Petits Matins, 2012
22. Jean Boncoeur et Hervé Thouément, histoire des idées économiques, Nathan, 2° éd., 2000.
23. Robert Tremblay, critique de la théorie marxiste de l'état, in revue philosophiques, vol. XIII, numéro 2, automne 1986, Université Québec, 1986